AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Abéba, Éthiopie, B.P: 3243 Tél.: (251-11) 5513 822 Télécopie: (251-11) 5519 321
Courriel: situationroom@africa-union.org

مجلس السلم و الأمن

الاجتماع ال368 على مستوى الوزراء

دار السلام، تانزانيا

22 أبريل 2013

PSC/PR/MIN.3(CCCLXVIII)]

تقرير رئيسة المفوضية حول الوضع في مدغشقر

AGISSONS POUR LA PAIX
www.peaceau.org

تقرير رئيسة المفوضية حول الوضع في مدغشقر

أولا المقدمة

1. بحث مجلس السلم و الأمن، خلال اجتماعه ال355 المعقود في 13 فبراير 2013، الوضع في مدغشقر على ضوء خارطة الطريق التي وقّع عليها بأنتاناناريفون، في 17 سبتمبر 2011، جلّ الفاعلين السياسيين الملغاشيين، و اعتمد البيان **PSC/PR/COMM.1(CCCLV)**. يعرض هذا التقرير تنفيذ مختلف مكونات خارطة الطريق لاسيما ما يتصل بالمؤسسات الانتقالية و الاطار الانتخابي و إجراءات الثقة و جهود تحقيق المصالحة الوطنية و كذلك آليات تنفيذ و مرافقة الاتفاق . و ينتهي التقرير بملاحظات بشأن طريق المضي قدما.

ثانيا المؤسسات الانتقالية

2. سجلت عملية إنشاء أهم المؤسسات الانتقالية، كما نصت على ذلك خارطة الطريق في موادها 1 إلى 9، تقدما ملحوظا. في هذا الاطار، نجحت الأطراف الموقعة على خارطة الطريق في إنشاء المؤسسات الانتقالية التالية: رئيس العملية الانتقالية و رئيس الوزراء التوافقي و المؤتمر الانتقالي و المجلس الأعلى الانتقالي و اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة للعملية الانتقالية .

3. رغم توقيعها على خارطة الطريق، قررت الحركة السياسية للرئيس السابق ألبيرت زافي عدم المشاركة في المؤسسات الانتقالية بما فيها غرفتي البرلمان الملغاشي، و هما المؤتمر الانتقالي و المجلس الأعلى الانتقالي، اللتان منح فيهما 52 مقعدا. و لا تزال هذه الحركة تندد بنقص التوافق و بحياد المؤسسات الانتقالية و قد اشترطت لعودتها إلى المؤسستين بالتنفيذ الكامل لخارطة الطريق. و طالبت مؤخرا تنظيم استفتاء دستوري قبل عقد الانتخابات الرئاسية و التشريعية المقبلة.

4. رفضت حركة راتسيراكا لحد الآن التوقيع على خارطة الطريق. في البداية طالبت الحركة بإلغاء "تنبيه للطيارين" اطلقته السلطات الملغاشية في حق الرئيس السابق ديدي راتسيراكا. و يقضي هذا الإجراء

الموجه إلى شركات الطيران، من بين أمور أخرى، بعدم جواز نقل راتسيراكا إلى مدغشقر. بعد الغاء التنبيه طالبت الحركة تنظيم مؤتمر قمة لرؤساء الحركات السياسية الأربع و هم راجولينا و رافالومانانا و راتسيراكا و زافي و يوسع ليشمل المسؤولين السياسيين الملغاشيين الآخرين من أجل التوصل إلى حل دائم للمشاكل السياسية التي تعرفها البلاد.

5. خلال المراحل الأولى من تنفيذ خارطة الطريق، عيّن الرئيس الانتقالي السيد جان أومير بيريزيكي، المترشح الوحيد الذي قدمته حركة زافي في 28 أكتوبر 2011 رئيسا للوزراء توافقيا. صرحت حركة رافالومانانا أن اختيار رئيس السلطة الانتقالية العليا لم يكن نتاج توافق للآراء و انه لا يتفق مع المادة 5 من خارطة الطريق التي تنص على أنّ رئيس الوزراء التوافقي لا يجب أن يكون من الكتلة التي تدعم رئيس السلطة الانتقالية العليا. كما تهيمن حركة راجولينا على المؤسسات الانتقالية و يعود ذلك جزئيا إلى مقاطعة حركتي زافي و راتسيراكا لهذه المؤسسات . كما تجدر الإشارة إلى المنافسة شبه الدائمة بين رئيس الانتقالي و رئيس الوزراء التوافقي و هو الأمر الذي يؤثر سلبا على الطابع التوافقي للمؤسسات الانتقالية لأنه يقسم الحكومة الانتقالية إلى مجموعتين. و قد كان لهذا الأمر تأثيرا على إدارة عدد من الملفات لاسيما عودة الرئيس السابق مارك رافالومانانا أو أعضاء من عائلته و إدارة الكوارث الطبيعية و إدارة مشكل تهريب الحطب الوردي (روزوود) و تجديد عقود بعض الشركات المنجمية الكبيرة، الخ.

ثالثا الاطار الانتخابي

6. عكفت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة للعملية الانتقالية، مدعومة بخبراء من الأمم المتحدة، على وضع اطار انتخابي ذات مصداقية و محايد و شفاف و مستقل كما نصت على ذلك خارطة الطريق في مادتها 10. في 1 أغسطس 2012، اعتمدت مع ممثلي الأمم المتحدة الرزنامة الانتخابية التي تمّ تحديثها في فبراير 2013. تنص هذه الرزنامة على عقد الدور الأول للانتخابات الرئاسية في 24 يوليو 2013 و الدور الثاني للانتخابات الرئاسية بالتوازي مع الانتخابات التشريعية في 25 سبتمبر 2013 و الانتخابات البلدية في 23 أكتوبر 2013.

7. في اطار تمويل العملية الانتخابية، وقعت الحكومة الملغاشية مع شركائها الإنمائيين، في 24 أكتوبر 2012، على مشروع دعم للدورة الانتخابية 2012–2014 بمدغشقر. في 9 أبريل 2013، تم تسجيل وعود بالمساهمة بمبلغ 014 448 54 دولار أمريكي من مجموع ميزانية انتخابية استدلالية قدرها 904 273 60 دولار أمريكي. و تقدر الأموال التي تمّ قدمها المساهمون فعلا ب 725 330 22 دولار.

8. اعتمدت حكومة الوحدة الوطنية، في مارس 2013، عددا من المراسيم المتصلة بشروط تنفيذ أحكام القوانين العضوية الخاصة بالانتخابات الرئاسية و التشريعية. و ينتظر اعتماد نصوص قانونية أخرى عن قريب. كما تمّ إنشاء محكمة انتخابية خاصة تعنى بالنزاعات الانتخابية و إعلان النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية و التشريعية. شرعت هذه المحكمة منذ 8 أبريل 20132 في تلقي الترشيحات للانتخابات الرئاسية؛ و ينهي الأجل المحدد لهذه العملية في 28 أبريل. أما بخصوص الانتخابات التشريعية، فان إيداع الترشيحات سيكون من 6 إلى 26 مايو 20123.

9. سمح انسحاب السيدان مارك رافالومانانا و أندري راجولينا لترشيحهما على التوالي في 10 ديسمبر 2012 و 15 يناير 2013 بإعطاء دفع جديد للعملية الانتخابية و لخارطة الطريق بشكل عالم. و قد جاء انسحابهما تبعا للقرار الذي اعتمدته قمة الجماعة الاقتصادية للجنوب الإفريقي المعقودة بدار السلام في 7 و 8 ديسمبر 2012.

10. في 15 يناير 2013، اقترح الرئيس الانتقالي تغيير ترتيب الانتخابات و الابتداء بالانتخابات التشريعية بدلا من الرئاسية. في 18 يناير 2013، وجه الرئيس رسالة إلى رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة للعملية الانتقالية يطلب فيها قلب ترتيب الانتخابات و الابتداء بالانتخابات التشريعية بدلا من الرئاسية. كان هذا الطلب مخالفا للرزنامة الانتخابية التي اعتمدتها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة للعملية الانتقالية و خبراء الأمم المتحدة و التي رتبت الانتخابات الرئاسية قبل التشريعية. كان مبرر الرئيس لهذا الطلب أن الأزمات التي تلي الانتخابات و التي شهدتها مدغشقر بشكل دوري تعود إلى أن الانتخابات الرئاسية كانت تسبق دوما الانتخابات التشريعية.

11. ينص القانون العضوي رقم 015-2012 المتصل بانتخاب رئيس الوزراء في الجمهورية الرابعة، في مادته 6 على أن الأشخاص المدانين و الذين لم يستفيدوا من العفو لا يحق لهم الترشح و لا يحق لهم الانتخاب. و كما أشير اليه أعلاه، انطلقت عملية إيداع الترشيحات للانتخابات في 8 أبريل 2013 قبل انتهاء عملية منح العفو. و سيترتب على هذا الوضع استبعاد بعض الترشيحات للمواعيد الانتخابية المقبلة. قد يواجه المترشحين للانتخابات التشريعية ذات المشكل.

12. بينما كان هذا التقرير قيد الإعداد، أعلنت حركة رافالومانانا، بعد اجتماع عقد ببريتوريا من 13 إلى 14 أبريل 2013، عن التنازل المنسق لرئيس الحركة عن العودة إلى مدغشقر قبل الانتخابات و ترشيح زوجته السيدة لالاو رافالومانانا، للانتخابات المقبلة. و هدّدت حركة رافالومانانا بمقاطعة الانتخابات المقبلة في حال إسقاط المحكمة الانتخابية الخاصة هذا الترشيح و المطالبة مجددا بعودة السيد رافالومانانا. غير ان الخطر قائم؛ فالقانون العضوي رقم 015-2012 المؤرخ في 1 أغسطس 2012 و المتعلق بانتخاب رئيس الوزراء في الجمهورية الرابعة، ينصّ على أنه يجب على أي مترشح للانتخابات الرئاسية ان يكون مقيما في جمهورية مدغشقر منذ ستة أشهر على الأقل قبل تاريخ أخر أجل لإيداع الترشيحات و أن يكون مقيما في إقليم جمهورية مدغشقر يوم إيداع الترشيح. و بما أن السيدة لالاو رافالومانانا عادت إلى مدغشقر في 12 مارس 2013، بشروط محددة منها عدم الإدلاء بأي تصريح سياسي و عدم المشاركة في أي تظاهرة سياسية، فهي لا تلبي الشروط المنصوص عليها في القانون.

رابعا إجراءات الثقة و جهود المصالحة الوطنية

13. في اطار إجراءات الثقة و جهود المصالحة الوطنية الواردة في خارطة الطريق في المواد 15 إلى 32، تمّ اعتماد قانون خاص بالعفو من اجل المصالحة الوطنية في 3 مايو 2012، و صدر بعد ذلك. ينصّ القانون على إجراءين مختلفين و متكاملين لمنح العفو و هما عفو واسع و بكامل الحقوق و عفو حسب الطلب. أما الجرائم في حق الإنسانية و جرائم الحرب و الإبادة و الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان فهي غير مشمولة بالعفو.

14. تمّ إنشاء لجنة خاصة على مستوى المحكمة العليا لمعالجة المسائل المتصلة بمنح العفو الواسع و بكامل الحقوق. في 28 فبراير 2013، نشرت اللجنة الخاصة قائمة أولى تشمل 16 شخصا استفادوا من العفو الواسع و بكامل الحقوق. في 8 أبريل، نشرت قائمة جديدة شملت 20 شخصا. تمّ كذلك إنشاء مجلس للمصالحة الملغاشية كما نصّت عليه خارطة الطريق في مادته 25 لمعالجة المسائل المتصلة بالعفو حسب الطلب. لم تنطلق عملية العفو حسب الطلب إلى يومنا هذا. و هي عملية تعني خاصة الضباط السامين و العمداء المسجونين حاليا بعد إدانتهم لمشاركتهم في محاولة الانقلاب التي تمت في 17 نوفمبر 2010 و مجزرة 7 فبراير 2009 أو في مختلف تمردات لقوة تدخل الدرك الوطني. في اطار إجراءات الثقة، عاد مقربون و أعضاء من عائلة الرئيس السابق رافالومانانا إلى انتاناناريفو.

15. لا تزال هناك صعوبات قائمة بخصوص العودة إلى مدغشقر و دون شروط، لكل المواطنين الملغاشيين الذين اختاروا المنفى لأسباب سياسية، بما فيهم السيد مارك رافالومانانا و كذلك اعتماد إجراءات أمن و ثقة لإيجاد بيئة هادئة من خلال وضع حدّ للمتابعات القضائية التي تستهدف عناصر من المعارضة. يجب كذلك الإشارة إلى انتهاكات الحريات الأساسية و الاتهامات الموجهة لقوات النظام الملغاشية فيما يتعلق بالتجاوزات المرتكبة في الجنوب في اطار عملية استهدفت لصوص الماشية الذين يطلق عليهم اسم "داهالو". أخير يجب الإشارة إلى أن الصندوق الوطني للتضامن المنصوص عليه في خارطة الطريق في مادتها 27، لم يرى النور بعد.

خامسا آليات التنفيذ و المرافقة

16. تمّ كذلك إنشاء لجنة لمتابعة و مراقبة تنفيذ خارطة الطريق كما نصت على ذلك خارطة الطريق في مادتها 28، و قد باشرت اللجنة عملها. كما تنصّ خارطة الطريق على أنه بعد التنصيب الفعلي للحكومة الانتقالية التي تكون حكومة وحدة وطنية و البرلمان الانتقالي و الجنة الانتخابية الوطنية و المستقلة و المحايدة و الشاملة و التوافقية و كذلك بعد إبرام اتفاق بشأن خارطة طريق خاصة بالمرحلة الانتقالية، تدعو الجماعة الاقتصادية للجنوب الإفريقي و الاتحاد الإفريقي المجتمع الدولي بإلحاح إلى اتخاذ جملة من الالتزامات الواردة في المواد 33 إلى 43 من خارطة الطريق. تتهم بعض السلطات الملغاشية و الأطراف في

خارطة الطريق المجتمع الدولي بعدم الوفاء بكل التزاماته و عدم مرافقته عملية تنفيذ خارطة الطريق بشكل ملائم.

17. تمّ فتح مكتب اتصال للاتحاد الإفريقي و الجماعة الاقتصادية للجنوب الإفريقي بانتاناناريفو في مارس 2012 لدعم العملية الانتقالية. يعمل المكتب بالتنسيق و التعاون الوثيق مع شركاء الاتحاد الإفريقي و لاسيما الاتحاد الأوروبي و المنظمة الدولية للفرنكوفونية و الأمم المتحدة و لجنة المحيط الهندي. كما فتحت لجنة المحيط الهندي و المنظمة الدولية للفرنكوفونية مكتبي للتمثيل بانتاناناريفو لمرافقة العملية الانتقالية و الخروج من الأزمة في مدغشقر. كما تجدر الإشارة إلى أن خبرة الأمم المتحدة كانت حاسمة في إعداد الرزنامة الانتخابية و إدارة المساهمات المالية الدولية في العملية الانتخابية.

18. طلب رئيس لجنة متابعة و مراقبة تنفيذ خارطة الطريق، في رسالة بعث بها إلى مفوض السلم و الأمن في 18 مارس 2013، دعم المجتمع الدولي لبناء قدرات الآلية الوطنية لمتابعة و مراقبة تنفيذ خارطة الطريق، و التعليق و الرفع التدريجي و المشروط للعقوبات المفروضة على مدغشقر حسب تنفيذ المراحل المحددة في خارطة الطريق، و بحث الشركاء إمكانية استئناف مساعدتهم و تعاونهم الإنمائي. كما طلب الرئيس رفع العقوبات الفردية التي تخصّ الشخصيات الحالية أو القديمة المسؤولة عن العملية الانتقالية، من أجل تمكين المترشحين اللذين يرغبون في الترشح للانتخابات المقبلة من المعاملة المنصفة.

سادسا ملاحظات

19. سجلت عملية تنفيذ خارطة الطريق للخروج من الأزمة في مدغشقر تقدما ملحوظا كما يدل على ذلك تنصيب أهم المؤسسات الانتقالية التي تعمل حاليا رغم نقائصها. تشير اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة للعملية الانتقالية و الأمم المتحدة إلى أنها جاهزة من الجانب الفني لتنظيم الانتخابات القادمة. تؤيد أغلبية الأطراف السياسية الفاعلة في مدغشقر مواصلة العملية الانتخابية إلى غايتها لأنها تعتقد أن ذلك يشكل أفضل سبيل للخروج من الأزمة. و معظمهم أيضا مستعدون للمشاركة في الانتخابات القادمة.

AGISSONS POUR LA PAIX
www.peaceau.org

20. يجدر التأكيد على عدم تنفيذ أو التنفيذ الجزئي لبعض أحكام خارطة الطريق. تتصل هذه الأحكام بالطابع الحيادي و الشامل و التوافقي للعملية الانتقالية و إجراءات الثقة و المصالحة الوطنية بما في ذلك احترام الحريات الأساسية و منح العفو و العودة غير المشروطة لكل المنفيين السياسيين إلى البلاد و مرافقة المجتمع الدولي لتنفيذ خارطة الطريق.

21. حت و ان كان الطريق لا زال طويلا، قبل التنفيذ الكامل لكل أحكام خارطة الطريق، و رغم خطر انتكاس عملية الخروج من الأزمة نظرا للتحديات العديدة المشار اليها أعلاه، يجب على المجتمع الدولي تشجيع جهود السلطات الملغاشية التي سمحت بتحقيق التقدم المشار اليه. في هذا الصدد، يتعين التفكير في رفع العقوبات المفروضة على 109 شخصية سياسية ملغاشية. كما يجب أيضا توجيه نداء إلى أعضاء المجتمع الدولي لمواصلة مساعدتهم للعملية الانتقالية و الاستئناف التدريجي لدعمهم الاقتصادي و المالي لمدغشقر. تعتزم المفوضية أن تنظم في أقرب وقت ممكن اجتماعا لمجموعة الاتصال الدولية حول مدغشقر لتعزيز تنسيق عمل المجتمع الدولي و حشد الدعم الذي يقتضيه نجاح عملية الخروج من الأزمة في مدغشقر.

AGISSONS POUR LA PAIX
www.peaceau.org